كلمة العدد

لماذا لا يحترم الناس القانون ؟

بقلم
د. محمود جمال أبو العزائم
رئيس التحرير

يتعجب بعض المصريين لماذا لا يحترم المصريون اشارات المرور ورجاله. ولماذا حالات التعذيب في السجون والأقسام فى ازدياد. ولماذا يصدق اغلبية الشعب شائعة مجهولة المصدر والهوية ولماذا تزداد حالات الاحتقان الطائفى يوما عن الآخر. ولماذا توحش الفساد وأصبح مؤسسة كاملة تديره مجموعة من العصابات. وغير ذلك من الأمراض التى لا حصر لها التى يعانى منها المصريون.

لو انصفنا لقلنا صراحة اننا كشعب وأمة لا نحترم القانون.

نحن نسأل أنفسنا كثيرا: لماذا لا نحترم التعليمات والإرشادات؟ هل المصريون مستخفون بطبعهم؟ هل نحن لا مبالون؟ مثلا: ممنوع التدخين.. ممنوع المرور.. ممنوع الوقوف.. الرجاء أن تدخل من باب وأن تخرج من الباب الآخر للأتوبيس أو للمترو.. ومع ذلك فإن أحدا لا يحترم هذه الممنوعات.

والسؤال الذى يحزن الانسان ويوجع قلبه على بلده: هو لماذا لا نحترم القانون؟!

والجواب أننا لا نحترم القانون لأن القانون لا يحترم نفسه، لأنه لاتوجد عقوبة لمن يخالف القانون.. وإذا حاول انسان «قانونى» أن يطبق القانون فوجىء بمظاهرة اسمها : معلش..! وعبارات أخرى كثيرة تدل على منتهى الاستخفاف ومنتهى التخريب للقيم الانسانية والقانون.. مع ان القانون يجب أن يكون سدا منيعا لا نجتازه.. وإنما نقف عنده احتراما له.. واحتراما لأنفسنا ولغيرنا من المواطنين.. وحرصا على بقاء الكيان الاجتماعى لمصر.

مثلا: ممنوع التدخين فى الأماكن المغلقة، لم يعد ممنوعا، مع أن الحكمة في منع التدخين هى أن هناك اناسا لا يحبون السجائر.. ومن حقهم أن يتنفسوا الهواء الصحى الذى يريدون.. وليس من حق المدخنين أن يفرضوا هذا الداء أو هذا المرض على غيرهم.

فالتدخين ممنوع بأمر الصحة العامة، بأمر احترام الحرية الشخصية بقوة القانون الذى يجب أن يكون محترما من الجميع! وكلمة ممنوع محترمة في كل مكان متحضر في الدنيا.. ولكنها ليست محترمة عندنا.. لأننا لا نحترم القانون، لأننا جعلنا القانون ضعيفا ولأننا جعلنا الذين يحرسون القانون عاجزين عن حمايته!

ولكن حيث لا توجد عقوبة على مخالفة القانون فلا قانون وحيث لا يوجد قانون،لا يوجد مجتمع سليم.. وإذا لم يكن المجتمع سليما فهو عاجز عن حماية الناس من الناس.. أى حماية نفسه من نفسه! فليست حرية التدخين هى التى لا تهم، وإنما حرية الانسان وسلامة المجتمع!

هذا بجانب عدم وجود قدوة تلتزم بالقانون وتلك أم البلايا كما يقولون فمثلا تجد أن أكثر من يكسرون اشارات المرور هم من يجب عليهم الالتزام بها وهكذا بالقياس في كل المجالات. لذلك واجب على كل مسئول أن يلتزم هو ومن معه بالقانون ومن ثم سوف ينضبط الناس بالقوانين واعتقد أن هذه النقطة هى الأهم والأقوى.

ولو كنا صادقين مع أنفسنا لقلنا أيضا انه لا يمكن أن يفلح شعب لا يحترم قوانينه. لانها هى المنظمة لأمور الناس فى كل صغيرة وكبيرة من شئون حياتهم.

هل نريد العلاج حقيقة. هل نريد الشفاء من أمراضنا وفقرنا وجهلنا وتعصبنا . السؤال الذى يجب أن نطرحه على أنفسنا بأمانة مع النفس. هل نريد علاجا مما نحن فيه.. اعتقادى أننا لا نريد هذا العلاج. ويكفينا أن تسير الأيام وتمضى وفقط. نكذب على أنفسنا إن قلنا بغير ذلك. لان الحل الأكيد والمجرب من أمم وملايين من الناس قبلنا. هو فى تحكيم القانون بينهم. ان يكون القانون هو الحكم بين المصريين.

اخوتى في الله.. علاجكم فى القانون ولا شىء غيره. القانون الذى يستلهم بنوده من جوهر الدين. ومن يضحك عليكم ليقول انه في الاقتصاد أو التعليم أو الزراعة الخ فهو يخدعكم. علاجكم الناجح بإذن الله فى القانون.. ان اى قانون يجب أن يكون له شرعية . وشرعية قوانين المجتمع يجب أن تكون مستمدة من الشعب ولا أحد غير الشعب . سلطة القانون لا تنفصل عن شرعيته. لانه دون وجود شرعية حقيقية للقانون لن ينفذ أبدا. أو سيهمل الناس فى تطبيقه.

نحن مرضى بداء غياب القانون. وفقدان الاحترام من أجل تنفيذ هذا القانون. كيف يتصور أى مسئول وهو يكذب على شعبه فى أساس شرعيته. وفى سبب جلوسه فى منصبه الهام والخطير أن هذا الشعب سينفذ القانون على الأرض.. أسألك ونفسى هل تعلم أنك اخترت أى مسئول أو من يمثله فى أية محافظة أو وزارة أو منصب قيادى أو منصب أمنى. هل تعلم أن الانتخابات كانت صحيحة وغير مزورة.

نحن لم نختر أيا من هؤلاء المسئولين ولم نختر أحدا منهم نيابة عنا.. لو كنا نعلم هذا والمزيد . فنحن نضع أيدينا على موطن الداء. الغفلة في الدنيا بالنسبة للشعوب لا تقود إلى صلاح أو فلاح أو أى نجاح على أى مستوى. الغفلة. حين نعلم أن أساس عيشنا ومن يدير أمورنا ومن يسير مركبنا مزور كذاب . ونغفل عن هذه الحقيقة ونتعامل معها على أنها غير موجودة. هذه هى غفلة الشعوب . وحين تصيبنا غفلة من هذا النوع. فلا مطمع لنا في حياة محترمة كريمة كبقية خلق الله ولا أدرى كيف يستقيم الخداع والكذب مع الدين والصدق.

إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . وهذا لن يحدث إلا بعد أن نفيق من حالة الغفلة تلك وان نعود إلى احترام القانون وخصوصا القانون الذى يستلهم بنوده من جوهر الدين القويم والذى لا يتعارض معه. لانه لا يمكن لمجتمع أن يكذب في القوانين التى تدير شئون حياته ثم يستقيم ميزان هذا المجتمع على الإطلاق.

إن عدم احترامنا للقانون بمثابة عدم احترامنا لأنفسنا مما يحدث احباطا شديدا للشباب لذا آمل أن نجعل احترامهم للقانون هو المشروع القومى الأول لنا وبذلك نكون قد بدأنا أولى خطوات التحضر.